

توسع دائرة الغضب على الغنوشي داخل البرلمان التونسي

الاصطفاف خلف عبير موسي يتنامى لسحب الثقة من زعيم حركة النهضة الإسلامية



الطوق يضيق

الحركة الإسلامية في الاستحواذ على الشرعية القانونية، فضلا عن التحوّل في إدارة شؤون البلاد. وسبق أن حذرت موسي من مساعي الحركة الإسلامية للسيطرة على المشهد السياسي في البلاد، تمهيدا لحسن سير أجهزتها المحلية والإقليمية دون رقيب ولا حسيب. واعتبرت أن "التنظيم الإخواني يسعى منذ مجيئه إلى تونس إلى الانفراد بالمشهد السياسي والهيمنة على كل مفاصل الدولة".

ويشدّد الحزب الدستوري الحر على أن برنامجه السياسي يتمثل في إخراج الإخوان من حكم تونس في كنف القانون وبقوة الصندوق وبقوة الحجة وبيانارة السراي العام بشأن أجدات الإسلام السياسي، وهو ما يربك حركة النهضة وأناصرها.

عدد من الكتل البرلمانية من تصرفات راشد الغنوشي واستعماله رئاسة البرلمان لممارسة أجهزته الإخوانية". وتعرف تونس منذ بناء دولة الاستقلال بتوازن المواقف الدبلوماسية وعدم الانجرار لسياسة المحاور والاصطفاف، لكن منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم ممثلين في حركة النهضة، تسود مخاوف من انزلاق تونس إلى سياسة المحاور مع دفع تركي قطري لإقحام البلاد في هذا الخندق ضمن أجندة التوسع والنفوذ الإقليمي وإسناد المشروع الإخواني في المنطقة. ويرى متابعون أن الغنوشي يسعى إلى تحويل مركز السلطة إلى البرلمان، ويعمل جاهدا على ذلك من خلال التدخل في صلاحيات السلطة التنفيذية، حيث تخدم هذه المساعي الحثيثة لاستيلاء على السلطة وتحويل وجهتها، أجدات

وتصريح لوسائل إعلام محلية "بالنسبة لنا هذه المكاملة الهاتفة تندرج في إقحام الغنوشي للبرلمان في سياسة المحاور الإخوانية"، معتبرا أن الموضوع الليبي موضوع خلافا للموقف الرسمي عبر عنه رئيس الجمهورية قيس سعيد حيث أكد أنه لا للاقتتال ولا للتدخل الخارجي في ليبيا ونعم للحوار بين مختلف الأطراف الليبية بهدف إخراج ليبيا من منطقتة الحروب.

وأفاد المغزراوي "رئيس البرلمان يقوم بأشياء ليست من اختصاصه، فالسياسة الخارجية من اختصاص رئيس الجمهورية ولكن رئيس البرلمان يحاول منذ فترة تجاوز دور المنصوص عليه في النظام الداخلي للبرلمان وأن يحاذي رئيس الجمهورية ويقدم البرلمان في سياسة المحاور الإخوانية". وأكد تسجيل استياء كبير في صفوف

وعكس استخدام زعيم حركة النهضة لصفته كرئيس لبرلمان خلال التهتهة إصرارا على الزج بتونس في الصراع الليبي، وهو ما يشكل تحديا للدبلوماسية التونسية التي تعتمد سياسة النأي بالنفس والوقوف على مسافة واحدة من أطراف النزاع. ولا تلقى مساعي النهضة للزج بتونس في المحور القطري التركي الداعم للمليشيات في ليبيا قبولا لدى الأوساط السياسية التونسية التي تحذر من خطورة دعم مخططات إغراق ليبيا في المزيد من الفوضى.

وتتهم حركة النهضة بتوريط تونس في النزاع الليبي، وتواترت الأنباء مؤخرا بشأن استخدام البلاد كعبر لتزويد المليشيات الليبية بالأسلحة التركية. وقال الأمين العام لحركة الشعب والنائب في البرلمان زهير المغزراوي الأربعاء، في

تنامي زخم المطالبة بمسألة رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي والنظر في سحب الثقة منه إثر اصطفاف عدد من النواب خلف رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي صاحبة المبادرة بعد أن كانت بمفردها في بداية المطاف.

وتونس - وسعت تجاوزات رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي دائرة غضب الأحزاب السياسية بمختلف انتماءاتها الأيديولوجية لتصل إلى أحزاب الائتلاف الحاكم، بعد اتصال الأخير برئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج وتهنئته له باستعادة قاعدة الوطنية وهو ما اعتبرته حركة الشعب، شريك الحكم، خدمة للمشروع الإخواني في المنطقة وتعديدا صارخا على صلاحيات رئيس الجمهورية المخول الوحيد لإعلان موقف الدولة التونسية.

واقام إصرار الغنوشي على مواصلة تجاوز السلطة التنفيذية زخم المبادرة التي قدمتها رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي لمساعدة رئيس البرلمان وسحب الثقة منه.

وانضم النائب عن حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد (يساري) منجي الرحوي إلى رئيسة الحزب الدستوري في مواجهة الغنوشي، وذلك بعد تضامن زهير المغزوي الأمين العام لحركة الشعب (قومي) مع موسي (المعتصمة بالبرلمان) وحققها في طلب مسالة الغنوشي.

وتونس - وسعت تجاوزات رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي دائرة غضب الأحزاب السياسية بمختلف انتماءاتها الأيديولوجية لتصل إلى أحزاب الائتلاف الحاكم، بعد اتصال الأخير برئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج وتهنئته له باستعادة قاعدة الوطنية وهو ما اعتبرته حركة الشعب، شريك الحكم، خدمة للمشروع الإخواني في المنطقة وتعديدا صارخا على صلاحيات رئيس الجمهورية المخول الوحيد لإعلان موقف الدولة التونسية.

واقام إصرار الغنوشي على مواصلة تجاوز السلطة التنفيذية زخم المبادرة التي قدمتها رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي لمساعدة رئيس البرلمان وسحب الثقة منه.

وانضم النائب عن حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد (يساري) منجي الرحوي إلى رئيسة الحزب الدستوري في مواجهة الغنوشي، وذلك بعد تضامن زهير المغزوي الأمين العام لحركة الشعب (قومي) مع موسي (المعتصمة بالبرلمان) وحققها في طلب مسالة الغنوشي.



وقال الرحوي في تصريحات لوسائل إعلام محلية "ستطرح المسألة ولم لا سحب الثقة من الغنوشي من على راس المجلس"، وذلك في ردّه على مطلب رئيسة الحزب الدستوري.

وأضاف "عريضة مسالة رئيس البرلمان راشد الغنوشي جاهزة وسيتم طرحها في الوقت المناسب"، مؤكدا وجود من يدعمها في إشارة إلى نواب من الكتلة الديمقراطية (حركة الشعب

الجيش الليبي يعيد التمرکز في محاور جنوب طرابلس

ميليشيات الوفاق تقدا على الشريط الساحلي الغربي. وقال المتحدث باسم قوات الوفاق محمد قنونو وفق تصريح نشره على حساب "تويتير" التابع للمركز الإعلامي لعملية "بركان الغضب"، التي أطلقتها الميليشيات في مواجهة تقدم الجيش الليبي لتحرير العاصمة طرابلس، أنه تم الأربعاء توجيه 5 ضربات جوية في مدينة ترهونة جنوب العاصمة طرابلس استهدفت معدات عسكرية.

الطائرات التركية المسيرة لعبت دورا رئيسيا في تقدم قوات حكومة الوفاق في الأسابيع القليلة الماضية

ولعبت الطائرات التركية المسيرة والدفاعات الجوية دورا رئيسيا فيما يبدو في تقدم قوات حكومة الوفاق في الأسابيع القليلة الماضية، مع ورود أنباء متكررة عن تعرض سلاسل إمدادات الجيش الوطني الليبي القادمة من الشرق لضربات. وقال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار الأربعاء، إنه نتيجة للتدريب والمشورة التركية "تغير التوازن بشكل كبير في ليبيا". وأشار أكار إلى مواصلة أنشطة التدريب والتعاون والاستشارات العسكرية في ليبيا، وسط صمت دولي محير عن العتب التركي في ليبيا.

طرابلس - أعلن الناطق باسم الجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري إعادة تمرکز وحدات الجيش في محاور جنوب طرابلس ضمن المواجهات ضد مسلحي حكومة الوفاق، في وقت تحاول فيه الميليشيات مدعومة بالأسلحة التركي والمرتبقة السوريين مهاجمة مدينة ترهونة.

وقال المسماري إن "القائد العام للقوات المسلحة المشير خليفة حفتر قرر إعادة تمرکز في بعض محاور مدينة طرابلس ضمن عملية تكتيكية مدروسة جيدا".

ونفى الناطق باسم الجيش الإنشاء عن انسحاب كلي من طرابلس، مشددا على أن الخطوة هي مجرد إعادة توزيع القوات وإعادة تموضعها في مراكز قتالية في نقاط محددة ضمن نطاق العمليات. وتهدف هذه الخطوة إلى فك الالتحام ببعض الأحياء الألهة بالسكان في طرابلس خلال أيام العيد حتى لا يتم استهداف المدنيين من قبل الميليشيات الإرهابية والمتطرفين.

و أكد الجيش الليبي أنه مستمر في المعركة ولديه القدرة ولديه الإمكانيات التي يتطلبها الأمر لتحرير طرابلس من الميليشيات والمرتبقة السوريين والأتراك، في وقت تسعى فيه الميليشيات إلى مهاجمة مدينة ترهونة.

ولا يزال الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر يحتفظ بكامل شرق ليبيا ومعظم الجنوب، بما في ذلك معظم المنشآت النفطية، لكن وجوده في شمال غرب البلاد، حيث يتركز أغلب سكان ليبيا، تعرض لضغوط شديدة بعد أن حققت

معركة لي ذراع بين السلطة والقضاة في الجزائر

وتأتي المحاكمة المنتظرة، في مناخ تخيم عليه أجواء خنق الحريات والقمع السياسي في البلاد، حيث لم تتوقف الآلة الأمنية والقضائية في توقيف وسجن العشرات من الناشطين والمدونين المحسوبين على الحراك الشعبي والمعارضين للسلطة.

ورغم جائحة كورونا التي فرضت تدابير احترازية عالمية، من بينها تخفيف الضغوط داخل المؤسسات النقابية، وتجميد مؤقت للعزل القضائي دام عدة أسابيع، إلا أن حملة التوقيفات والإحالة على السجن المؤقت لم تتوقف طيلة تلك المدة.

ويبدو أن جهاز القضاء الذي يقع في صلب الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها الجزائر منذ تسحق الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في أفريل 2019، يقطع مراحل دقيقة بسبب تنامي الانتقادات ضد مساره وميثاقته، حتى من طرف النقابية التي كانت توصف بـ"المقربة من السلطة" (النقابة الوطنية للقضاة) بعد دخولها مؤخرا في منازعات مع وزير العدل بلقاسم زغماتي.

وكان موقف نقابة نادي القضاة التي يرأسها مرزوق، أكثر جراءة تجاه الرجل القوي داخل الجهاز، لما ذكرت بالقول "طفغان الأناثية والرجسية المرضية"، في تلميح للوزير زغماتي، ما كان "قاصيا معروفا بالخنوع والتبعية وتلقي الأوامر"، في إشارة للأخطاء التي وقع فيها لما كان بصدد معالجة ملف الوزير السابق لطلاقة شكيب خليل العام 2013، والتي يذكر حينها بأن "الرجل تحرك بإيعاز من قيادة جهاز الاستخبارات".

من أجل التغيير السياسي الشامل في البلاد، ودعا إلى تحرير واستقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية ومصادر الضغط الخارجي.

مساندة الحراك الشعبي وراء استدعاء رئيس نقابة القضاة سعد الدين مرزوق للمحاكمة الشهر القادم

واعتبرت الوقفة آنذاك، اعترافا من فئة اجتماعية كبيرة بحقيقة الوضع المتدهور داخل مؤسسات الدولة، بشكل توافق مع المطالب التي رفعتها الاحتجاجات السياسية ومن بينها استقلالية القضاء عن الأجهزة والسلطة.



تصفية حسابات

لمسودة الدستور، دعت إلى "الانخراط الجماعي لمختلف القوى الفاعلة والحية في المسار الدستوري"، وشددت في مقترحاتها على التمسك من خلال الوثيقة التي أصدرتها بالأفكار والمطالب التي حملها الحراك الشعبي خلال الأشهر الماضية.

وفيما لم يكشف عن مضمون التهم الموجهة للقاضي مرزوق، الموقوف عن عمله مؤقتا، إلا أن اللفظ المرافق له من قبل ناشطين ومدونين وعاملين في المجال الحقوقي، يوحي إلى أنها تتمحور حول المواقف العلنية الداعمة للحراك الشعبي الصادرة عن نقابته.

وشكلت حينها الوقفة التاريخية التي نفذها القضاة بالعاصمة، موقفا غير مسبوق في تاريخ القضاء الجزائري، لاسيما وأن بيان الوقفة شدد آنذاك على دعم مطالب ونضالات الحراك الشعبي

ويبدو أن قبضة حديدية بصدد التشكل بين السلطة الحاكمة عن طريق الرجل الأول في الجهاز القضائي، وبين تنظيم نقابي لم يكف بالحقوق والمطالب المهنية والاجتماعية للمنتسبين، وتعداها إلى مسائل أكثر جراءة كاستقلال القضاء وتحييد الجهاز التنفيذي عن عمل القضاة، ودعم الحراك الشعبي.

ونذكر البيان "تلقى نادي قضاة الجزائر باستهجان خبر إحالة الزميل سعد الدين مرزوق، على المجلس الأعلى للقضاء في جلسة استثنائية رغم الجائحة الوبائية، لا لجرم ارتكبه أو فساد اقترفه، نذبه الوحيد أنه كان مدافعا شرسا عن حقوق القضاء ومن الداعين الأوائل لاستقلالية القضاء عن وزارة العدل".

وجاءت دعوة الممثل أمام المحكمة عادة تقدم رئيس النقابة بقراءة إيجابية

صابر بلدي

الجزائر - آثار الاستدعاء الذي تلقاه

رئيس نقابة القضاة من قبل المحكمة للممثل أمامها مطلع الشهر القادم، لغطا كبيرا لدى مختلف الدوائر السياسية والاجتماعية في البلاد، ولم تستبعد فيه نوايا تصفية الحسابات بين قضاة وسلطة يمثلها وزير العدل، في ظل الموقف الصريح للنقابة المذكورة الداعم للحراك الشعبي منذ الأسابيع الأولى لانطلاقته.

وأجح البيان الذي أصدرته النقابة وتحصلت "العرب" على نسخة منه، إلى أسباب انتقائية من طرف المحكمة ضد رئيس النقابة سعد الدين مرزوق، الذي تم استدعاؤه للمثول أمامها في الفاتح من شهر يونيو القادم.

ويبدو أن قبضة حديدية بصدد التشكل بين السلطة الحاكمة عن طريق الرجل الأول في الجهاز القضائي، وبين تنظيم نقابي لم يكف بالحقوق والمطالب المهنية والاجتماعية للمنتسبين، وتعداها إلى مسائل أكثر جراءة كاستقلال القضاء وتحييد الجهاز التنفيذي عن عمل القضاة، ودعم الحراك الشعبي.

ونذكر البيان "تلقى نادي قضاة الجزائر باستهجان خبر إحالة الزميل سعد الدين مرزوق، على المجلس الأعلى للقضاء في جلسة استثنائية رغم الجائحة الوبائية، لا لجرم ارتكبه أو فساد اقترفه، نذبه الوحيد أنه كان مدافعا شرسا عن حقوق القضاء ومن الداعين الأوائل لاستقلالية القضاء عن وزارة العدل".

وجاءت دعوة الممثل أمام المحكمة عادة تقدم رئيس النقابة بقراءة إيجابية